انها قضية تحرير الانسان العراقي وليست مجرد ازالة اسلحة الدمار الشامل . .

كلمة غسان العطية في المنتدى الاقتصادي الدولي دافوس 27 كانون الثاني 2003

السؤال الذي يلح في ذهن معظم العراقيين هل سيبقى صدام في الحكم ام ينتهي، وليس هل ستنشب الحرب ام لا؟

فالعراق والعراقيون في حالة حرب منذ دشن صدام حسين الرئاسة عام 1979 بمذبحة ذهب ضحيتها معظم رفاق دربه ليتبعها بعد عام بحرب عبثية ضد ايران دامت ثمانية اعوام، ثم يليها بغزو الكويت وما اعقب ذلك من حرب لا يزال العراق يعيش تداعياتها.

ان نهاية هذه الحرب/النزيف -داخليا وخارجياً- يتحقق بزوال النظام وليس في اعطائه جرعة من الحياة باسم السماح للمفتشين الدوليين بالمزيد من الوقت للخلاص من اسلحة النظام ذات الدمار الشامل، فدمار العراق والعراقيين تحقق بدون هذه الاسلحة.

ان هذه ليست دعوة للحرب، فحرب الخليج الاولى ضد ايران انتهت دون سقوط النظام، كما ان (عاصفة الصحراء) التي حققت تحرير الكويت عصفت بالعراقيين دون النظام. فالعراقيون لا يحتاجون لدروس في مآسي الحرب ولكنهم في أمس الحاجة للمساعدة للخلاص من هذا الكابوس الطويل.

والقول بان تغيير النظام العراقي هو من حق الشعب العراقي وليس من حق اي قوة خارجية صحيح، اذا كان العراق في وضع طبيعي، ولكن في حالة الغرق التي يعيشها اليوم تصبح تلك المقولة اشبه بالقول: على الغريق ان ينقذ نفسه بنفسه دون مد يد المساعدة اليه.

ويذهب اخرون من "الاخوة" في تبرير استمرار الوضع الراهن (معاناة العراقيين) بان امريكا تطمع في نفط العراق وليس في حرية العراقيين، وكأن نفط العراق استخدم طوال حكم صدام لخدمة العراقيين وليس مجرد وسيلة للحفاظ على السلطة وشراء التأييد العربي والاجنبي لنظامه، ناهيك عن اسلحة الدمار و شن الحروب.

ويتعاظم شعور المرارة لدى معظم العراقيين عندما يأخذ البعض من العرب والمسلمين عليهم تعاونهم مع الولايات المتحدة للخلاص من هذا الكابوس بحجة ان الاخيرة منحازة لاسرائيل، وكأن في استمرار معاناة العراقيين وحرمانهم من الحرية خلاص للفلسطينيين!!

ويطلع علينا اكثر من كاتب عربي في صحف تمتلكها او محسوبة على دول لا تعرف الديمقراطية، بالقول: ان امريكا لا تريد الديمقراطية في العراق لان حكم الاغلبية سيعني حكم الشيعة في العراق وهذا انتصار لايران الاسلامية. فاضافة للتشويه او الجهل بشيعة العراق فان التلويح بـ "الخطر" الشيعي استخدم لادامة نار الحرب العراقية الايرانية التي كان الشعب العراقي برمته وقودا لها، والان يراد استخدامه مجددا خوفا من رياح التغيير الديمقراطي في المنطقة، رغم ان كافة الدول العربية - خاصة الخليجية منها- على علاقة حسنة مع ايران الاسلامية.

ومن اجل الحفاظ على الوضع الراهن عراقيا واقليميا يستخدم البعض الورقة الطائفية باسم الخوف على "سنة" العراق من الخطر الشيعي، فيكتب رئيس تحرير سابق لجريدة عربية تصدر في لندن (الحياة، 19/1/2003) يقول: "ان تغيير النظام، وليس اطاحة صدام حسين وحده، يعني استهداف الطائفة العربية السنية"، متجاهلا ضحايا النظام من السنة العرب، اضافة الى "سنية" تركمان وكرد العراق الداعين للتغيير لصالح الديمقراطية، ويذهب اخر الى اختصار الحالة العراقية بمجرد مطالبات لاقليات "شيعية" و "كردية" لا تستحق الاهتمام ما دام الحكم في يد عرب العراق (السنة)، ناسيا او متناسياً ان الرقمين (الشيعة والاكراد) يشكلان اكثر من ثلثي سكان العراق.

وتتعاظم الجفوة بين العراقيين و "اشقائهم" العرب، عندما يتحدث البعض منهم عن اكراد العراق تخطر يهدد وحدة العراق بالوقت الذي يطالب كرد العراق الذين يتمتعون بالاستقلال الفعلي بالعودة لعراق موحد في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي، ومع ذلك يشكك البعض بالفيدرالية تخطوة للانفصال الكردي، ولا ادري ما الذي يجب ان يقوم به الكردي ليثبت عراقيته؟ ان النظام الفيدرالي مطلب عراقي قبل ان يكون كردي وفيه مصلحة لكل العراقيين. واذا كانت الفيدرالية تخدم طموح الالماني والبرازيلي وحتى ابناء دولة الامارات العربية المتحدة فماذا يمنع ان تكون الفيدرالية (النظام الاتحادي) وصفة لعراق المستقبل.

ان من يريد من الكردي ان يكون عراقيا عليه ان يبدأ بمعاملته كعراقي متساو بالحقوق والواجبات وشريك كامل في الحكم والمواطنة، والا فان من حق الكردي الاستقلال.

التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية

ان العراقيين، وبالذات قواهم الديمقراطية، ادرى باخطاء وخطايا السياسة الامريكية، التي دفع العراقيون ثمنها في الحرب العراقية الايرانية، وقبل ذلك في تخلي الولايات المتحدة عن كرد العراق لصالح تحالف صدام-الشاه، واخيرا في تخليها عن الشعب العراقي بوجه آلة القمع الصدامية ابان انتفاضته عام 1991.

ان السياسة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية فقدت بعدها الديمقراطي الولسوني لصالح مكارثية الخوف من الشيوعية والاعتماد على الدكتاتوريات بحجة الوقوف بوجه الخطر السوفيتي وهذا ما أكده تقرير أخير لـ "كريستيان

ساينس مونيتور" مؤداه بان امريكا غيرت بالقوة 81 نظاماً، ولكنها لم تقم انظمة ديمقراطية بديلة الا في خمس دول (المانيا، اليابان، ايطاليا، بنما، غرينادا).

الجديد في السياسة الامريكية او حالة "عودة الوعي" في التعامل الامريكي مع العالم العربي يعود الفضل فيه لكارثة 11 أيلول، التي كشفت عيوب بل ومخاطر التعويل على الانظمة الاستبدادية في احتواء خطر التطرف باشكاله المختلفة (الدينية او القومية)، فالذين هاجموا امريكا في عقر دارها هم في الغالب مواطني بلدان تحالف حكامها مع واشنطن في قمع شعوبهم بما حول المنطقة -العربية بالذات- الى ارض خصبة للتطرف وبالتالي لتصدير الاصولية.

من هنا باتت سياسة "الوضع الراهن" في المشرق العربي التي اعتمدتها واشنطن لعقود، تهدد مصالح امريكا بدلا من حمايتها، بما جعل من التغيير لصالح الانفتاح والاصلاح الديمقراطي بديلا مقبولا. هنا التقت مصلحة الاخيرة مع القوى العراقية المناهضة للدكتاتورية للتعاون من اجل اقامة عراق ديمقراطي، ومع ذلك هناك من لا يزال يشكك بصدق التحول الامريكي مشيراً الى تعاونها مع دكتاتوريات عسكرية قائمة، مثل باكستان.

الجواب على ذلك ان عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد قرار سياسي يصدر من اعلى، او بضاعة تستورد، بل هو توجه ومسار قد يطول ويحتاج الى مستلزمات تتجاوز الارادة الامريكية، ولكن على الاقل لم تعد الاخيرة عقبة امام مثل هذا التحول، بل هي تطالب به حتى باكستان.

ولكن المشكلة في التحول الديمقراطي في العراق تكمن في العراقيين انفسهم، اضافة الى العامل الدولي والمناخ الاقليمي غير المساعدين، فغياب التراث الديمقراطي والمؤسسات التمثيلية في العراق، خاصة بعد ثلاث عقود من حكم البعث، يجعل مثل هذا التحول مهمة شاقة قد لا يستطيع العراقيون، وهم في حالة الانقسام القائمة اليوم، تحقيقها دون مساعدة خارجية وان واقع المعارضة العراقية في المنفى وما تعانيه من انقسامات يعكس في جانب منه هذه الحقيقة.

من هنا نرى في المواجهة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد النظام العراقي فرصة، ليس لازالة اسلحة الدمار الشامل فحسب، بل لاعادة بناء عراق تلعب فيه الولايات المتحدة دور العامل المساعد (Catalyst) في تكريس الممارسات الديمقراطية التي لا يمكن ان تستقيم دون حمايتها من التدخلات الخارجية، فالفراغ السياسي الذي سيعقب سقوط النظام الحالي يجب ان لا يترك للتنافس الاقليمي بما يحول العراق الى ساحة صراع جديدة.

كما ان الولايات المتحدة بالتعاون مع دول اوروبا هم الاقدر على المساهمة في اعادة بناء الاقتصاد العراقي بما يسهل عملية التحول الديمقراطي بل ويدفع بها.

ان عملية بناء العراق سياسيا واقتصاديا (Nation Building) تحتاج الى وقت، الامر الذي يفترض ان يحكم العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، تحالفا استراتيجيا اشبه بتحالف كوريا الجنوبية او تركيا بالولايات المتحدة.

فقياسا على تجربة التحالف العراقي البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى، نجد ان الاخيرة كانت عاملا اساسياً في استقرار العراق الذي استطاع بدعم من بريطانيا ترسيم حدوده مع تركيا وايران والسعودية (والبعض يقول لصالح لعراق)، واستطاع ان يتمتع بسلام وانماء اقتصادي وحسن جوار طالما نتحسر عليه.

كما ان تحالف العراق مع امريكا سيوفر له غطاء عسكريا يغنيه لا عن اسلحة الدمار الشامل فحسب، بل عن نفقات عسكرية باهضة هو احوج اليها في بناء البلاد، اضافة الى اهمية مثل هذا التحالف لخلاص العراق من الوصاية الدولية المتمثلة بالعقوبات وغيرها من قرارات افقدت العراق استقلاله.

ان هذه ليست دعوة لانتداب امريكي جديد على العراق، فالتاريخ لا يعيد نفسه بهذه الصيغة، وانما دعوة لعلاقة تنقذ العراق من نفسه ومن الاخرين من خلال التعاون مع اقوى ديمقراطية في العالم.

وبالمقابل فان خير ما يقدمه عراق الغد للمنطقة هو في تحوله من عنصر عدم استقرار الى نموذج للاعتدال والانفتاح السياسي، اضافة الى مساهمته في خلق نظام اقتصادي اقليمي جديد يكرس التعاون.

ان محاربة التطرف والاصولية لا يتم بالقمع، بل في تقديم البديل المقبول، وبامكان عراق الغد بالتعاون مع الغرب وبالذات الولايات المتحدة، ان يصبح مثل هذه القدوة بما يملكه من مصادر بشرية واقتصادية. كما ان مثل هذا المناخ الاقتصادي والسياسي سيكون الاقدر على المساعدة في حل الكثير من بؤر الصراع في الشرق الاوسط، واهمها قضية فلسطين، التي عجز "الوضع الراهن" عن حلها.

وقبل ان اتهم بالتفاؤل المفرط، اقول هناك الكثير من العقبات، اولها: حالة الوهن التي تعاني منها المعارضة العراقية، ولكن الاهم من ذلك، ان الكثير من الانظمة الاقليمية التي اعتادت على "الوضع الراهن" ستجد من الصعوبة عليها الاستجابة لمتطلبات التغيير لصالح الانفتاح والديمقراطية، وستسعى لحصر التغيير في العراق بشخص الحاكم وليس النظام، اي استمرار الصدامية بدون صدام، بما يجعل التغيير في العراق مجرد التفاف/"تكويعة" (Detour) يعود بعدها الوضع الاقليمي الى ما كان عليه سابقاً.

كما ان التنافس الاوروبي الامريكي قد يفرط بهذه الفرصة، وذلك بتشوية القضية كمجرد "حرب من اجل النفط" او "ثأر بوش من صدام" وغيرها من شعارات تخفي وراءها جهل او تجاهل لخطر دكتاتورية استخدمت اسلحة الدمار الشامل ضد شعبها وجيرانها، والمفارقة ان مثل هذه المعارضة تأتي من دول كألمانيا التي ما كان لها ان تستعيد حريتها من دكتاتورية هتلر الا بدعم القوات الامريكية، ومع ذلك لا يزال الوقت متاحا لتعاون اوروبا مع الولايات

المتحدة لمنع وقوع الحرب وذلك بالاعداد لها بما يقنع صدام حسين بقبول عرض لا مجال لرفضه الا وهو التنحي بسلام.

واخيرا قد تفقد الولايات المتحدة العزم باختيار الطريق الاسهل والاسرع وذلك بالاكتفاء بنزع اسلحة الدمار واعتبار ذلك على طريقة "ام المعارك"، "انتصارا"، رغم بقاء صدام في الحكم.

وكي ما تكون الصورة في منتهى الوضوح علينا فقط ان نتأمل وضع المنطقة -ناهيك عن الشعب العراقي- اذا ما استطاع صدام حسين النجاة مرة اخرى . . . تماما كما لو هتلر ما زال في اوروبا !!

❊ ❊ ❊